حجية الأدلة المستمدة من تقنيات الذكاء الاصطناعي في الإثبات الجنائي: قراءة نقدية في التشريع العراقي

م.د حسن مشعل حسن صالح

جامعة النهرين

البريد الإلكتروني Email : Hassan.mishaal@nahrainuniv.edu.iq

الكلمات المفتاحية: حجية الأدلة، تقنيات الذكاء الاصطناعي ، الإثبات الجنائي ، التشريع العراقي ، الذكاء.

كيفية اقتباس البحث

صالح، حسن مشعل حسن ، حجية الأدلة المستمدة من تقنيات الذكاء الاصطناعي في الإثبات الجنائي: قراءة نقدية في التشريع العراقي،مجلة مركز بابل للدراسات الانسانية، آب ٢٠٢٦، المجلد:١٦ ،العدد:٨ .

هذا البحث من نوع الوصول المفتوح مرخص بموجب رخصة المشاع الإبداعي لحقوق التأليف والنشر (Creative Commons Attribution) تتيح فقط للآخرين تحميل البحث ومشاركته مع الآخرين بشرط نَسب العمل الأصلي للمؤلف، ودون القيام بأي تعديل أو استخدامه لأغراض تجارية.

مفهرسة في Indexed
IASJ

مسجلة في Registered
ROAD

The Admissibility of Evidence Derived from Artificial Intelligence Techniques in Criminal Proceedings: A Critical Reading of Iraqi Legislation

Dr. Hassan Mashal Hassan Saleh
Al-Nahrain University

Keywords : Admissibility of evidence, artificial intelligence technologies, criminal evidence, Iraqi legislation, intelligence.

How To Cite This Article
Saleh, Hassan Mashal Hassan , The Admissibility of Evidence Derived from Artificial Intelligence Techniques in Criminal Proceedings: A Critical Reading of Iraqi Legislation,Journal Of Babylon Center For Humanities Studies, August 2026,Volume:16, Issue 8.

This is an open access article under the CC BY-NC-ND license (http://creativecommons.org/licenses/by-nc-nd/4.0/

This work is licensed under a Creative Commons Attribution-NonCommercial-NoDerivatives 4.0 International License.

Abstract

Over the past two decades, artificial intelligence (AI) has become an integral part of our lives. It has proven itself a revolutionary technology and is already impacting significant sectors of society, thus becoming a driver of the Fourth Industrial Revolution. While AI benefits humanity and promises innovative solutions to contemporary problems, it also has a dual impact. AI systems, capable of monitoring their environment, independently collecting and processing data, learning, and acting, may pose a threat to fundamental rights, particularly when used in the field of criminal justice. This analysis will focus on the characteristics of AI systems and delve into the admissibility of AI-generated evidence within the legal framework of criminal evidence in Iraq, in light of the rights of the defense and the fundamental principles of Iraqi criminal procedure. The research methodology will employ descriptive,

comparative, and analytical approaches, utilizing a process of gathering key written sources, including laws and case studies on the subject from Iraq and comparative legal systems such as those of the United States and China, as well as international conventions. The study also relied on secondary sources, including books, research papers, and online resources on artificial intelligence. Artificial intelligence is a contemporary and complex topic, requiring careful review. Therefore, it was essential to gather the most up-to-date sources. However, the recency of these sources does not imply any lack of quality; most of the collected sources were from reputable websites, such as, but not limited to, Hein Online, Scopus, Google Scholar, and other research platforms.

الملخص

خلال العقدين الماضيين، أصبح الذكاء الاصطناعي جزءًا لا يتجزأ من حياتنا. وقد أثبت وثبت نفسه كتقنية ثورية، وبدأ بالفعل يؤثر على قطاعات مهمة من المجتمع، ليكون بذلك محركًا للثورة الصناعية الرابعة. يُفيد الذكاء الاصطناعي البشرية، ويَعِد بحلول مبتكرة لمشاكل الحياة المعاصرة، إلا أن له تأثيرًا مزدوجًا. فالذكاء الاصطناعي، كنظم قادرة على مراقبة بيئتها المحيطة، وجمع البيانات ومعالجتها بشكل مستقل، والتعلم والتصرف، قد يُشكل خطرًا على الحقوق الأساسية، لا سيما عند استخدامه في مجال العدالة الجنائية. سيركز هذا التحليل على خصائص أنظمة الذكاء الاصطناعي، ويتعمق في مدى مقبولية الأدلة الناتجة عن الذكاء الاصطناعي في الإطار القانوني للأدلة الجنائية في العراق، في ضوء حقوق الدفاع والمبادئ الأساسية للإجراءات الجنائية العراقية. بالنسبة لمنهجية الدراسة فإن البحث سوف يستند إلى المنهج الوصفي و المنهج المقارن، وكذلك المنهج التحليلي، من خلال عملية جمع المصادر المكتوبة الرئيسية من قوانين و قضايا حول الموضوع من العراق و القوانين المقارنة مثل الولايات المتحدة و الصين، وكذلك المواثيق الدولية. والاعتماد أيضاً على المصادر الثانوية من كتب و بحوث و مصادر إلكترونية حول موضوع الذكاء الاصطناعي، الذي يُعتبر من المواضيع المعاصرة و الشائكة من ناحية المراجعة لذلك كان لا بُدّ من استحصال احدث المصادر حول الموضوع، إلا أن حداثة هذه المصادر لا تعني قلة جودها فأغلب المصادر التي تم جمعها كانت من مواقع موثوقة على سبيل المثال لا الحصر موقع (هاين ونلاين- و سكوبس- غوغل سكولر) و مواقع بحثية أخرى .

المقدمة:

أحدث ظهور الذكاء الاصطناعي تحولاً جذرياً في العديد من الصناعات، بما في ذلك القطاع القانوني. يشير الذكاء الاصطناعي إلى تطوير أنظمة حاسوبية قادرة على أداء مهام

تتطلب عادةً ذكاءً بشرياً، مثل التعلم وحل المشكلات واتخاذ القرارات. في المجال القانوني، يتزايد دمج الذكاء الاصطناعي في مهام مثل مراجعة الوثائق والبحث القانوني، وحتى التنبؤ بالنتائج. وبينما تعد هذه التطبيقات بالكفاءة والدقة، يبرز قلق أكثر إلحاحاً: وهو الاعتماد المحتمل على الأدلة التي يولدها الذكاء الاصطناعي في الإجراءات القانونية. تُستخدم تقنيات الذكاء الاصطناعي، بما في ذلك التعلم الآلي ومعالجة اللغة الطبيعية والتعرف على الوجوه، لتوليد وتحليل الأدلة الرقمية، مثل إعادة بناء مسرح الجريمة وتحليل لقطات كاميرات المراقبة. في بعض الأنظمة القضائية، استُخدمت أدوات الذكاء الاصطناعي لتحديد المشتبه بهم المحتملين، وإنشاء تقارير آلية، وتقييم مصداقية أقوال الشهود[١]. ومع بدء هذه الأنظمة في تشكيل مفهوم "الأدلة" المقبولة، فإنها تثير تساؤلات جوهرية حول الحقيقة والمصداقية والمقبولية في الإجراءات القضائية.

ولعل من الاسئلة المهمة التي يمكن أنّ يطرحها البحث هو ما الفرق بين التكنولوجيا التقليدية و تكنولوجيا الذكاء الاصطناعي؟

يمكن الاجابة على السؤال اعلاه، بإنه على عكس التقنيات الرقمية التقليدية، تتميز أنظمة الذكاء الاصطناعي بالعديد من الوظائف المميزة؛ فهي قادرة على أن تكون وصفية وتشخيصية، حيث يمكنها إدراك وتحليل وجمع البيانات الموجودة في البيئة المحيطة من خلال أجهزة الاستشعار (الكاميرات والميكروفونات ولوحات المفاتيح) بالإضافة إلى أجهزة استشعار الكميات الفيزيائية (درجة الحرارة والمسافة والسرعة والقوة)؛ كما أنها تنبؤية من حيث التنبؤ بالأحداث المحتملة من خلال أساليب الاستدلال والتعلم؛ وتوجيهية من حيث أداء مهام الاستدلال واتخاذ القرارات واتخاذ الإجراءات وفقًا لقراراتها.

تكتسب هذه الدراسة أهمية بالغة لأنها تستكشف مجالًا سريع التغير، حيث غالبًا ما تتعارض فيه التكنولوجيا والقانون. فبينما يتيح الذكاء الاصطناعي فرصًا لتعزيز التحقيق واتخاذ القرارات، إلا أنه يجب التعامل مع استخدامه في الأدلة بحذر. وذلك لأنه بدون توجيهات واضحة وتدقيق صارم، ثمة خطر يتمثل في أن يُضعف الذكاء الاصطناعي مصداقية العدالة ونزاهتها بدلًا من تعزيزها. ومع سعي القطاع القانوني لفهم تداعيات الابتكار الرقمي، بات من الضروري فهم كيفية تأثير تقنيات الذكاء الاصطناعي على الأدلة والتفسير القانوني والقرارات القضائية. وتبحث هذه الورقة البحثية في كيفية تأثير الأدلة المُولّدة بواسطة الذكاء الاصطناعي على إقامة عدالة عادلة وموثوقة، بل وربما على تحديها.

أهداف البحث:

لا يهدف هذا البحث إلى التقليل من شأن إمكانيات الذكاء الاصطناعي، بل إلى دراسة المخاطر التي قد تنجم عنه عند التعامل مع مخرجاته على أنها موضوعية أو مقبولة دون تدقيق قانوني كافٍ. ويهدف البحث إلى دراسة فوائد ومخاطر الأدلة المُولّدة بواسطة الذكاء الاصطناعي في الأنظمة القضائية، مع التركيز على التحيز، ومقبولية الأدلة، والمساءلة. ويستند البحث إلى دراسات سابقة، ودراسات حالة، وأطر قانونية لدراسة تفاعل هذه التقنيات مع المبادئ الأساسية كالعدالة، والإجراءات القانونية الواجبة، وقرينة البراءة.

إشكالية البحث:

تطرح التطورات المتسارعة في تقنيات الذكاء الاصطناعي تحديات غير مسبوقة أمام أنظمة العدالة الجنائية، ولا سيما في مجال الإثبات، حيث باتت الأدلة الرقمية والخوارزمية (كالتعرف على الوجوه، وتحليل البيانات الضخمة، والتنبؤ السلوكي، والأنظمة الذكية للتحقيق، و المحتوى المنشئ من قبل الذكاء الاصطناعي) تلعب دورًا متزايد الأهمية في كشف الجرائم وإسناد المسؤولية الجنائية. غير أن إدماج هذه الأدلة في المنظومة القضائية يثير إشكالات قانونية عميقة، تتعلق بطبيعتها التقنية المعقدة، ومدى شفافيتها، وإمكانية الطعن فيها، وتأثيرها المباشر على حقوق المتهم وضمانات المحاكمة العادلة.

وانطلاقًا من ذلك، تتمحور إشكالية هذا البحث حول التساؤل الرئيس الآتي:

إلى أي مدى يواكب التشريع الجنائي العراقي التطور المتسارع في استخدام تقنيات الذكاء الاصطناعي في مجال الإثبات الجنائي، وهل يوفر إطارًا قانونيًا كافيًا ومنضبطًا يضمن حجية الأدلة المستمدة من هذه التقنيات، بما يحقق التوازن بين فعالية العدالة الجنائية وحماية الحقوق والحريات الأساسية؟

فرضية البحث:

تنطلق هذه الدراسة من فرضية مفادها أن التشريع الجنائي العراقي، بصيغته الحالية، لا يوفر إطارًا قانونيًا واضحًا ومتكاملًا يضمن حجية الأدلة المستمدة من تقنيات الذكاء الاصطناعي في مجال الإثبات الجنائي، سواء من حيث شروط قبولها أو معايير تقييمها القضائي، الأمر الذي يفضي إلى إشكاليات جدية تتعلق بمشروعية الدليل، وموثوقيته الفنية، واحترام ضمانات المحاكمة العادلة، ولا سيما قرينة البراءة وحق الدفاع. وتفترض الدراسة أن هذا القصور التشريعي يفتح الباب أمام اجتهاد قضائي غير منضبط، قد يؤدي إلى تفاوت في الأحكام وإلى المساس بحقوق

المتهم، ما لم يتم تبني تنظيم تشريعي صريح يوازن بين متطلبات مكافحة الجريمة والاستفادة من التقنيات الذكية من جهة، وحماية الحقوق والحريات الأساسية من جهة أخرى.

منهج البحث:

بالنسبة لمنهجية الدراسة فإن البحث سوف يستند إلى المنهج الوصفي و المنهج المقارن، وكذلك المنهج التحليلي، من خلال عملية جمع المصادر المكتوبة الرئيسية من قوانين و قضايا حول الموضوع من العراق و القوانين المقارنة مثل الولايات المتحدة و الصين، وكذلك المواثيق الدولية. والاعتماد أيضاً على المصادر الثانوية من كتب و بحوث و مصادر إلكترونية حول موضوع الذكاء الاصطناعي، الذي يُعتبر من المواضيع المعاصرة و الشائكة من ناحية المراجعة لذلك كان لا بُدّ من استحصال احدث المصادر حول الموضوع، إلا أن حداثة هذه المصادر لا تعني قلة جودها فأغلب المصادر التي تم جمعها كانت من مواقع موثوقة على سبيل المثال لا الحصر موقع (هاين ونلاين– و سكوبس– غوغل سكولر) و مواقع بحثية أخرى .

وبعد وضع اليد الحرفي و المجازي على هذه المصادر تبدأ رحلة تحليلها باستعمال المنهج الوصفي، و مقارنتها مع القوانين المقارنة التي تم الاستعانه بها باستعمال المنهج المقارن، ومن ثمّ الانتقال إلى المنهج التحليلي وتحليل البيانات و المصادر و القوانين و القرارات المختلفة للوصول إلى نتائج ذات طابع واقعي مستمد من تحليل البيانات بشكل مكثف ودقيق.

خطة البحث:

أنّ الخطة المطروحة لمعالجة الاشكالية الحالية والفرضية الموضوعة من قبل البحث تكاد من أهم الخطوات التي على الباحث إن يضع أهمية كبيرة عليها لجعل البحث يمر بشكل سلس و فعال للوصول إلى نتائج و توصيات ذات طابع واقعي للمشرع العراق، وعليه يمكن وضع الخطة الآتية للبحث:

المطلب الأول: الإطار العام للذكاء الاصطناعي

الفرع الأول: تعريف الذكاء الاصطناعي

الفرع الثاني: الأسس القانونية للذكاء الاصطناعي

المطلب الثاني: الإطار المفاهيمي للأدله المستمدة من الذكاء الاصطناعي

الفرع الأول: التطبيقات المقارنة

الفرع الثاني: التطبيقات في القانون العراقي

الخاتمة

المطلب الأول

الإطار العام للذكاء الاصطناعي

الفرع الأول: تعريف الذكاء الاصطناعي

يوجد الكثير من اللغط حول ما يُعرف بالذكاء الاصطناعي (AI) وبشكل عام يمكن اختصاره بأنه قدرة آلات على التصرف مثل البشر، والذكاء الاصطناعي يُعتبر مصطلحًا شاملاً يشمل تقنيات وأدوات قادرة على "إظهار سلوك ذكي من خلال تحليل البيئة والتكيف معها، وتقديم مخرجات مستقلة مع القليل من التحكم أو الإشراف البشري أو بدونه لتحقيق هدف محدد"[٢].

ويتم تعريف الذكاء الاصطناعي (AI) بطرقٍ مختلفة تبعًا للمنهج العلمي المُستخدم أو نطاق التطبيق. حيث أنّ التعاريف ذات الطابع التقني تحدده على إنه اللآلات أو الأنظمة الحاسوبية التي تقوم بأداء مهام تتطلب عادةً ذكاءً بشريًا. تشمل هذه المهام الاستدلال، وحل المشكلات، والتعلم، والإدراك، وفهم اللغة. ووفقًا لجون مكارثي، أحد رواد هذا المجال، فإن الذكاء الاصطناعي هو "علم وهندسة صناعة آلات ذكية قادرة على محاكاة العمليات المعرفية البشرية"[٣]. كما ويشمل الذكاء الاصطناعي الـ (AI) الأدلة الناتجة عن المخرجات التي تنتجها أنظمة حوسبة آلية أو شبه آلية تقوم بتحليل البيانات باستخدام الخوارزميات أو التعلم الآلي أو تقنيات التعلم العميق[٤].

يناقش ستيوارت راسل وبيتر نورفيج الذكاء الاصطناعي من خلال أربع فئات: التفكير البشري، والتفكير العقلاني، والتصرف البشري، والتصرف العقلاني. ويصفان الذكاء الاصطناعي بأنه كيانات ذكية تدرك بيئتها وتتخذ إجراءات لتحقيق أهدافها[٥].

تُعرّف المفوضية الأوروبية الذكاء الاصطناعي بشكل أكثر واقعية بأنه "أنظمة تُظهر سلوكًا ذكيًا من خلال تحليل بيئتها واتخاذ إجراءات، بدرجة معينة من الاستقلالية، لتحقيق أهداف محددة". هذا التعريف ذو صلة خاصة بالحوكمة، بما في ذلك المناقشات التنظيمية والأخلاقية، في المجال القانوني[٦].ووضعت المفوضية كذلك مجموعة للارشادات بالاضافة إلى التعريف الذي ذكر اعلاه و تهدف هذه الإرشادات إلى تقديم التوجيه بشأن مجموعة التزامات قانون الذكاء الاصطناعي التي بدأ تطبيقها في ٢ فبراير ٢٠٢٥ – والتي تشمل قسم التعريفات في قانون الذكاء الاصطناعي، والالتزامات المتعلقة بمعرفة الذكاء الاصطناعي، وحظر ممارسات معينة في مجال الذكاء الاصطناعي.

فالأدلة القانونية تعتمد تقليديًا على أن يكون مصدرها قابلاً للتحديد وموثوقًا به وقابلة للطعن. ومع ذلك، تظهر أدلة الذكاء الاصطناعي كناتج لبرامج معقدة ذات خوارزميات مملوكة لموؤسسات

خاصة في الاغلب، وغالبًا ما تكون محمية كأسرار تجارية. ونتيجة لذلك، يفتقر القضاة والأطراف والخبراء إلى الوصول الكامل إلى آليات عمل نظام الذكاء الاصطناعي الداخلية. علاوة على ذلك، فإن مخرجات الذكاء الاصطناعي احتمالية وليست حتمية، مما يعني أنها تعكس الاحتمالات بدلاً من اليقينيات، مما يعقد تفسيرها في سياق قانوني يتطلب إثباتًا قاطعًا لا يدع مجالاً للشك في القضايا الجنائية.

توجد أشكال وأدوات متعددة للذكاء الاصطناعي، فعلى سبيل المثال، يتضمن أحد الأنواع الشائعة من الذكاء الاصطناعي التعلم العميق من خلال أساليب التعلم الخاضع للإشراف، حيث يتعلم النظام من أمثلة مُصنفة لتحسين تنبؤاته، مثل التعرف على وجه حزين في صورة من خلال تعابير الوجه.يحدث هذا داخل طبقات مخفية من الشبكة، والتي غالبًا ما تكون غير واضحة. لذلك، ينبغي على القضاة التحقق مما إذا كانت الطريقة المختارة هي الأنسب لموثوقية الأدلة[٧].

غالبًا ما تستند التنبؤات التي يقدمها الذكاء الاصطناعي إلى الاحتمالات، وبالتالي فهي ليست دقيقة وموثوقة تمامًا. على سبيل المثال، قد يقترح محرك البحث روابط قد تُجيب على استفسار ما، ولكنه قد يفشل إذا طُرحت عليه أسئلة غامضة أو شخصية[٨].

"على الرغم من التقدم الكبير، لا تزال نماذج اللغة الكبيرة تواجه تحديات تتعلق بالأخطاء الواقعية والأوهام، حيث تُنتج غالبًا معلومات تبدو موثوقة ولكنها خاطئة. ومن الأمثلة البارزة في الواقع العملي حالات قدم فيها محامون مذكرات قضائية تحتوي على مراجع مُلفقة من قِبل أنظمة نماذج اللغة الكبيرة. لذلك، من المهم مراقبة معدل الأوهام في هذه النماذج[٩]."

من الناحية القانونية، إذا تم استخدام الذكاء الاصطناعي لتحديد المشتبه بهم من خلال أدوات التعرف على الوجه، فيمكنه تضييق نطاق الاحتمالات للمشتبه بهم ولكنه لا يستطيع تأكيد هوية المشتبه به الحقيقي. وفي فحوصات التصوير الطبي أيضًا، يمكن للذكاء الاصطناعي مقارنة الأنماط للتنبؤ بنوع الورم بسرعة فائقة، ولكنه قد يُخطئ أيضًا إذا لم يتم تدريبه على التباينات في مجموعة البيانات المضافة إليه[١٠]. قد تربط خوارزمية الذكاء الاصطناعي أحيانًا ميزات غير ذات صلة، مثل خلفية الصورة، مما قد يؤدي إلى نتائج مضللة. في قضية ولاية واشنطن ضد بولوكا، رفضت المحكمة مقاطع الفيديو المعززة بالذكاء الاصطناعي كدليل لأنها لم تُعتبر موثوقة[١١].

من الاشكال الاخرى لاستعمال الذكاء الاصطناعي تكون من خلال الطائرات دون طيار أو ما يعرف بالدرون؛ حيث يتم التحكم بها بواسطة شخص او من خلال فقط ادخال هدف او احداثيات ومن ثم يستلم الذكاء الاصطناعي اكمال المهمة[١٢]، مثل هذه العمليات نراها الأن خلال الحرب الروسية– الاوكرانية؛ وتستعمل بحكم تكلفتها الزهيدة و صغر حجمها مما يسهل استعمالها.

الفرع الثاني الأسس القانونية للذكاء الاصطناعي

لعل من أهم الإطر التنظيمة لأي ظاهرة اجتماعية او تكنولوجية يكون من خلال المنظمات والمؤسسات الدولية ذا الطابع الغير ربحي؛ حيث تقدم هذه الأخيره نظرة ذات طابع بحثي دقيق يمتاز بالفضول و بعيد عن التحيز نحوا هذه الظواهر لذلك في هذا الفرع سوف نتطرق إلى كيف تم وضع حجر الاساس المفاهيمي من قبل المجتمع الدولي عندما يتعلق الأمر بالذكاء الاصطناعي (AI):

أولاً: اللائحة العامة لحماية البيانات في الاتحاد الأوروبي (GDPR)[١٣]

تُعدّ اللائحة العامة لحماية البيانات في الاتحاد الأوروبي (GDPR) أداة قانونية حيوية تُنظّم كيفية تفاعل الذكاء الاصطناعي مع البيانات الشخصية داخل الاتحاد الأوروبي. ورغم أنها في الأساس نظام لحماية البيانات، إلا أن للائحة العامة لحماية البيانات آثارًا بالغ الأهمية على سلامة الأدلة الرقمية، والتحقيقات في الإجراءات القضائية، وإدارة المحتوى المُولّد بواسطة الذكاء الاصطناعي، وتُرسّخ اللائحة العامة لحماية البيانات مبادئ أساسية لمعالجة البيانات، بما في ذلك الشرعية، والإنصاف، والشفافية، والدقة، والنزاهة، والسرية. تنطبق هذه المبادئ مباشرةً على أنظمة الذكاء الاصطناعي التي تُعالج البيانات الشخصية لأغراض الطب الشرعي، أو التحقيق، أو الإثبات. وفي سياق الأدلة الرقمية، يعني هذا أنه لا يجوز للذكاء الاصطناعي جمع البيانات أو التلاعب بها بما يتجاوز ما هو ضروري للغرض المُعلن عنه، ويجب عليه معالجة هذه البيانات بطرق يُمكن التحقق منها ومراجعتها بشكل مستقل، وهذه عناصر أساسية لضمان صحة الأدلة الرقمية في المحكمة[١٤]. وتُحدّد المادة ٦ الأساس القانوني لمعالجة البيانات. وكذلك قدمت المادة ٢٢ من نفس الائحة تنظيماً مهماً بخصوص اتخاذ القرارات الفردية الآلية من قبل الذكاء الاصطناعي، بما في ذلك التقييم القائم على البيانات؛ حيث تم منح الأفراد الحق في عدم الخضوع لقرارات تستند فقط إلى المعالجة الآلية للذكاء الاصطناعي.

إضافةً إلى ذلك، تعزز الائحة متطلبات الشفافية بمنح أصحاب البيانات الحق في الحصول على معلومات واضحة ومفهومة حول منطق عمل الأنظمة الآلية وكيفية تشغيلها[١٥]. كما وحددت الائحة بند ينص على أنّ تيتم المُحافظة على صحة البيانات والحد من التلاعب أو التعديل غير المصرح به؛ حيث أنّ التلاعب و التعديل قد يؤدي إلى مخاطر خاصتاً تلك المرتبطة بتقنيات التزييف العميق (Deep fake) أو المحتوى المُعدل بالذكاء الاصطناعي[١٦].

يمكن لهذه الائحة و أحكامها، أن تُشكّل أساسًا قانونيًا متينًا لتقييم موثوقية الأدلة الناتجة عن الذكاء الاصطناعي (AI) وعدالتها ومقبوليتها في الإجراءات القضائية. وتؤكد اللائحة العامة

لحماية البيانات (GDPR) على أهمية الشفافية والمساءلة البشرية والضمانات التنظيمية، وكلها عناصر أساسية للحفاظ على الحقيقة ونزاهة العدالة في العصر الرقمي. ورغم أن هذه اللائحة غير قابلة للتطبيق المباشر في العراق، إلا أنها تُشكّل معيارًا عالميًا، يمكن للمشرع العراقي اتباعه أو التعلم منه؛ حيث تقدم دروسًا قيّمة للولايات القضائية التي تواجه التحديات الإثباتية والأخلاقية التي يفرضها الذكاء الاصطناعي في الوقت الحاضر.

ثانياً- توصية اليونسكو بشأن أخلاقيات الذكاء الاصطناعي (٢٠٢١):

تمثل توصية منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو) بشأن أخلاقيات الذكاء الاصطناعي، التي اعتمدتها ١٩٣ دولة عضو في نوفمبر ٢٠٢١[١٧]، أول معايير عالمية تهدف تحديدًا إلى توجيه التطوير والنشر الأخلاقي للذكاء الاصطناعي. ورغم أنها غير ملزمة قانونًا، إلا أن التوصية تتمتع بجانب إقناعية كبيرة، وكان لها دور فعال في صياغة لوائح الذكاء الاصطناعي الوطنية في جميع أنحاء العالم.

ولعل التوصية الاهم ضمن مجموعة التوصيات التي تم وضعها من قبل اليونسكو بشأن الذكاء الاصطناعي بخصوص حثّ الدول الاعضاء على وضع سياسات و إطر قانونية تنظم الجرائم و الاجراءات الجنائية والادانات والتدابير الأمنية و البيانات البيومترية والجينية والصحية، وذلك لمنع تفشي هذه الاسرار و المعلومات الحساسة وتحقسق الأمن[١٨].

علاوة على ذلك، تحذر التوصية من استخدام الذكاء الاصطناعي للمراقبة الجماعية أو أنظمة التصنيف، مما يعزز الحاجة إلى حماية حقوق الخصوصية ومنع أشكال المراقبة الرقمية غير القانونية أو الخفية. كما أنها تتوافق مع التحدي المتزايد المتمثل في استخدام المحتوى الناتج عن الذكاء الاصطناعي لتحديد سمات الأفراد أو تضليلهم، لا سيما في السياقات القانونية حيث يمكن تغيير السجلات الإلكترونية أو تحريفها دون إمكانية تتبع واضحة[١٩].

ثالثاً- قانون الاتحاد الأوروبي للذكاء الاصطناعي لعام ٢٠٢٤:

دخل قانون الاتحاد الأوروبي للذكاء الاصطناعي، الذي بدأ سريانه في ١ أغسطس ٢٠٢٤، حيز التنفيذ، ليصبح أول إطار قانوني شامل في العالم بشأن الذكاء الاصطناعي. ينشئ القانون نظامًا تنظيميًا لاستخدام أنظمة الذكاء الاصطناعي في الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي، مع إعطاء الأولوية للسلامة والشفافية والمساءلة. وهو أول نظام قانوني على مستوى العالم ينظم الذكاء الاصطناعي بطريقة قائمة على المخاطر ومتناسبة. يصنف القانون أنظمة الذكاء الاصطناعي إلى أربع فئات:

أ-مخاطر غير مقبولة.

ب-مخاطر عالية.

ت-مخاطر محدودة.

ث-مخاطر دنيا.

ولكل منها التزامات قانونية مقابلة مصممة لحماية الحقوق الأساسية والديمقراطية وسيادة القانون. تهدف هذه اللائحة إلى تحقيق التوازن بين الابتكار والحماية، وتعزيز الذكاء الاصطناعي الموثوق به الذي يحمي الصحة والسلامة والحقوق الأساسية والبيئة، مع تعزيز السوق الداخلية[٢٠]. كما ونصّ القانون على مطلب مهم جداً بخصوص مطوري الذكاء الاصطناعي حيث إلزمهم على دمج حلول تقنية لوضع علامات على المخرجات الناتجة عن الذكاء الاصطناعي وكشفها، وذلك لإثبات أن هذه المخرجات قد تم إنشاؤها أو التلاعب بها بواسطة نظام ذكاء اصطناعي وليس بواسطة إنسان[٢١]. وتؤكد الفقرة ١٣٣ أيضًا على الحاجة إلى تقنيات موثوقة، مثل العلامات المائية أو البيانات الوصفية أو أساليب التشفير، لإثبات مصدر المحتوى وأصالته. ويهدف ذلك إلى التخفيف من مخاطر المعلومات المضللة والتلاعب والخداع من خلال ضمان الشفافية والمساءلة في منظومة المعلومات[٢٢].

المطلب الثاني

الإطار المفاهيمي للأدله المستمدة من الذكاء الاصطناعي

الفرع الأول دراسة مقارنة

ضمن هذا الفرع سوف نقدم الإطار المفاهيمي المرتبط بالادلة المستمدة بالذكاء الاصطناعي ضمن عدة قوانين منها الولايات المتحدة و الصين. ويأتي هذا الاختيار بحكم كون الولايات المتحدة هي الرائدة في الذكاء الاصطناعي بشركة (OPEN AI) التي قدمت (شات جي بي تي) و العديد من الادوات الأخرى قبل عدة سنوات. أما الصين بحكم لحاقها بهذا المد من خلال (DEEP SEEK) و العديد من الادوات الأخرى المرتبطة بالذكاء الاصطناعي؛ وبحكم هذا التطور في كلا الدولتين، فإن السياسات القانونية و التشريعية فيهما كذلك واكبة هذا التطور.

أولاً- الولايات المتحدة الامريكية:

في الولايات المتحدة، تُقدم قضية "ويكفيلد"[٢٣] وقضية "موريل"[٢٤]، اللتان صدرتا في الولايات المتحدة، رؤىً قيّمة حول كيفية بدء المحاكم في الولايات القضائية الأخرى في التعامل مع مقبولية الأدلة المُولّدة بواسطة الذكاء الاصطناعي وتداعياتها. في قضية "الشعب ضد ويكفيلد"، التي نظرت فيها محكمة استئناف في نيويورك، تمحورت القضية حول مقبولية أدلة الحمض النووي التي عولجت بواسطة برنامج TrueAllele، وهو نظام برمجي طورته شركة

Cybergenetics. يدمج هذا النظام التحليل القائم على الذكاء الاصطناعي مع تحديد الأنماط الجينية الاحتمالية لتفسير البيانات الجينية من خليط معقد من الحمض النووي. في جلسة الاستماع، أثبتت شهادة الخبير من مطور البرنامج أن منهجية TrueAllele مقبولة بشكل عام في المجتمع العلمي ذي الصلة. وحكمت المحكمة بأن تحليل النظام، الذي يُولّد نسبة احتمالية تُشير إلى مدى احتمال تطابق الحمض النووي للمشتبه به مع ملف الحمض النووي مقارنةً بشخص عشوائي، يستوفي المعيار المطلوب لقبوله كدليل. تُظهر هذه القضية أمرين أو شرطين مهمين هما:

أ-أن المحاكم تستطيع إخضاع أدوات الطب الشرعي القائمة على الذكاء الاصطناعي لتدقيق علمي صارم قبل السماح باستخدامها في الإجراءات القانونية.

ب-كما تؤكد على أهمية مشاركة الخبراء والشفافية عند تقديم النتائج المولدة خوارزميًا، لضمان أن تدعم هذه الأدلة عملية التحقيق بدلاً من تقويضها.

و الجدير بالذكر ان في عام ٢٠٢١، أقرّ الكونغرس الأمريكي "المبادرة الوطنية للذكاء الاصطناعي" لضمان ريادته في هذا المجال. وتُعرّف هذه المبادرة الذكاء الاصطناعي بأنه "نظام قائم على الآلات قادر، ضمن مجموعة محددة من الأهداف التي يحددها الإنسان، على تقديم التنبؤات أو التوصيات أو اتخاذ القرارات التي تؤثر على البيئات الحقيقية أو الافتراضية"[٢٥].

ثانياً- جمهورية الصين الشعبية:

في المقابل، تبنت الصين نهجًا تنظيميًا أكثر استباقية ومتعدد الأوجه لمواجهة التحديات التي يفرضها الذكاء الاصطناعي والوسائط الاصطناعية. فبدلاً من الاعتماد فقط على السوابق القضائية أو الأحكام العامة المتعلقة بالأدلة الإلكترونية، وضعت الصين قواعد وإرشادات سياسية محددة تهدف إلى تنظيم تقنيات الذكاء الاصطناعي ودمجها بشكل محكم في الأنظمة القضائية. ومن أبرز التطورات التنظيمية في الصين إدخال لوائح التوليف العميق[٢٦]، التي دخلت حيز التنفيذ في يناير ٢٠٢٣. إضافةً إلى ذلك، تقترح مسودة تدابير إدارة محتوى الذكاء الاصطناعي التوليدي، التي قُدمت في سبتمبر ٢٠٢٤، التزامات أكثر صرامة لوضع علامات على الوسائط المُنشأة بواسطة الذكاء الاصطناعي. وتُلزم هذه التدابير بوضع علامات مائية ووسوم بيانات وصفية.

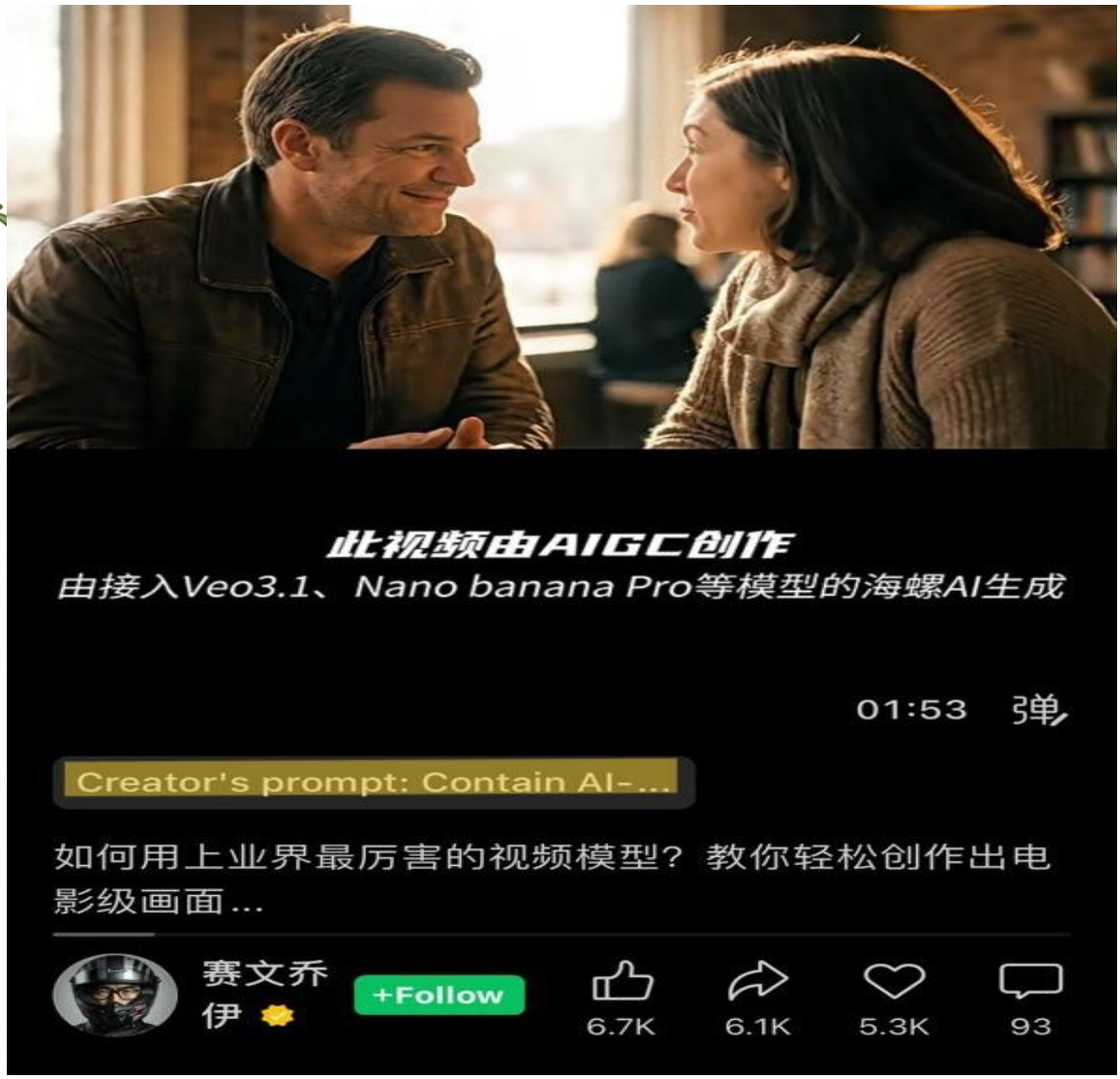

صوره توضيحية ماخوذه من تطبيق [٢٧](WECHAT)

وكما موضح بالصوره اعلاه فإن السياسات المتعلقة بالذكاء الاصطناعي في الصين توجب كل مسعمل أو جهة مهما كانت خاصة (شخصية) أو عامة أو حكومية أو شركات القطاع الخاص وضع توضيح حول استعمال الذكاء الاصطناعي من عدمه كما هو موضع بالهامش الاصفر اسفل الصوره (CONTAIN AI) أي أنّ المحتوى الذي يتم استهلاكه من قبل الجمهور تم انشائه بالذكاء الاصطناعي سواءً كان الانشاء كلي أو جزئي.

ولعل الأهم من ذلك، أن الصين أصدرت توجيهات سياسية قضائية لتنظيم استخدام الذكاء الاصطناعي داخل النظام القضائي نفسه. ففي ديسمبر ٢٠٢٢، أصدرت المحكمة الشعبية العليا مبادئ توجيهية رسمية تنص على أنه يجوز استخدام الذكاء الاصطناعي للمساعدة في الوظائف القضائية، ولكن لا يجوز أن يحل محل الحكم البشري. وتؤكد المبادئ التوجيهية على أن أي

نتيجة يتم التوصل إليها بمساعدة الذكاء الاصطناعي يجب أن تكون قابلة للتتبع والتفسير، وخاضعة للإشراف البشري. وبينما طبقت "المحاكم الذكية" في مدن مثل هانغتشو وبكين أدوات الذكاء الاصطناعي لمهام مثل التقديم الإلكتروني للملفات، ومراجعة المستندات، وصياغة الآراء، إلا أن السلطة النهائية تظل بيد القضاة البشريين. ويُبرز هذا الموقف الحازم التزام الصين بالحفاظ على النزاهة والمسؤولية القضائية، حتى مع تبنيها للابتكار التكنولوجي[٢٨].

الفرع الثاني التطبيق بالعراق و التحديات من الناحية الجنائية

أولاً- من ناحية التحقيق و تحدياته:

يعد التحقيق من الاجراءات الجنائية المهمة ويمكن اختصاره على إنه " اتحاذ الاجراءات ذات الوسائل المشروعة التي تمكننا من كشف الخموض حول الجريمة، حيث ان التحقيق من أساسيات البشرية التي تتكون من عملية التقصي و البحث لتحديد ما يراه صحيح أو خاطئ[٢٩]، فمجال التحقيق الجنائي بشكل مبسط ما هو إلا قيام المحقق بالقيام بالتقصي و البحث من بعد تلقيه بلاغاً أو وقوع جريمة لغرض معرفة ملابسات الجريمة و تقديم الادلة إلى المحكمة المختصة للقيام بواجبها[٣٠].

يُعدّ التحقق شرطًا أساسيًا لقبول الأدلة الناتجة عن الذكاء الاصطناعي. وللحفاظ على نزاهة عملية تقصي الحقائق، يجب أن تتمكن المحاكم من فحص كيفية إنشاء الأدلة، والبيانات التي استندت إليها، والأساليب المنطقية أو الإحصائية المطبقة. ويتطلب ذلك حدًا أدنى من الشفافية الخوارزمية، ليس بالضرورة الكشف الكامل عن شفرة المصدر، ولكن على الأقل إتاحة الوصول إلى معايير التشغيل ومقاييس الأداء وسياق تطوير النظام. فبدون هذه الشفافية، يُجبر القضاة والمتقاضون على قبول مخرجات الذكاء الاصطناعي كأمر مسلم به، مما يقوض العملية القضائية ويُدخل طبقة من الغموض المعرفي في الأحكام الجنائية[٣١].

كما يتطلب التحقق أن تكون مخرجات الذكاء الاصطناعي مصحوبة بوثائق كافية تُمكّن من المراجعة المستقلة. ويشمل ذلك سجلات مصادر بيانات التدريب، وإجراءات التحقق، ومعدلات الخطأ المعروفة. وقد تم توثيق حالات عدم الدقة في أنظمة التعرف على الوجه أو أنظمة التنبؤ بالجريمة بشكل جيد، ويجب إطلاع المحاكم على هذه القيود لتقييم الأدلة بشكل مناسب. ولا ينبغي التعامل مع نتيجة الذكاء الاصطناعي غير المُتحقق منها على أنها حاسمة، ولا ينبغي افتراض صحتها لمجرد مصدرها التكنولوجي. إن قبول مثل هذه الأدلة دون تدقيق من شأنه أن يُفوّض أجزاء من عملية اتخاذ القرارات القضائية إلى أنظمة خارجة عن سيطرة المحكمة أو فهمها.

لذلك تلعب أجهزة الضبط القضائي دوراً مهماً في ملاحقة الجرائم العادية و تلك التي تتم في البيئة الرقمية (الجرائم االلكترونية)[٣٢]؛ ويمكن ايضاً لاجهزة الضبط القضائي الاعتماد على الذكاء الاصطناعي للحثور على المشتبهة بهم. من خلال الاعتماد على قدرات الخوازميات لتحليل ملايين البيانات بوقت قياسي.

ثانياً- التحديات الاجرائية الجنائية:

يتمثل الشرط المعياري الثاني في العدالة الإجرائية، التي تُعدّ أساس الحق في محاكمة عادلة في كل من النظامين الاتهامي والتحقيقي. تُشكّل الأدلة المُولّدة بواسطة الذكاء الاصطناعي تحديًا لهذا المبدأ، إذ تُنتج نتائج قد لا تكون قابلة للمواجهة الفعّالة. فبخلاف الشهود من البشر، لا يمكن استجواب الخوارزمية. وبينما يُمكن للخبراء تقديم سياقٍ للأدلة، إلا أنهم قد لا يتمكنون من شرح القرارات الفردية الناتجة عن النماذج المعقدة بشكل كامل، لا سيما تلك المبنية على الشبكات العصبية أو تقنيات التعلم العميق. يُضعف هذا قدرة المدعى عليه على الطعن في الأدلة المُقدّمة ضده، ويُهدد بخلق اختلال في ميزان القوى داخل قاعة المحكمة.

لضمان العدالة الإجرائية، ينبغي على المحاكم الإصرار على أن تكون أدلة الذكاء الاصطناعي مفهومة وقابلة للطعن. ويعني هذا ضمان حصول الدفاع ليس فقط على النتائج، بل أيضًا على المنطق الأساسي للنظام الذي أنتجها. يُمكن استخدام أوامر الحماية والمراجعة السرية لتحقيق التوازن بين حقوق الملكية الفكرية وحقوق المدعى عليه، ولكنّ الغموض التام غير مقبول. علاوة على ذلك، يجب أن يكون القضاة مستعدين لرفض الأدلة المُولّدة بواسطة الذكاء الاصطناعي إذا كان إدراجها سيُضرّ بسير الإجراءات أو إذا لم يُتح للدفاع فرصة معقولة للرد. يجب ألا يُؤدي استخدام الذكاء الاصطناعي إلى تقويض مبدأ تكافؤ الفرص أو تحويل قاعة المحكمة إلى منبر تتغلب فيه السلطة التكنولوجية على المنطق القانوني[٣٣].

يمكن استنتاج أنّ على قاضي المحكمة أن يثير مع الأطراف، قبل المحاكمة بوقت كافٍ، مسألة ما إذا كانوا يعتزمون تقديم أدلة متعلقة بالذكاء الاصطناعي أو أدلة فنية مماثلة أثناء المحاكمة، وأن يحدد، كجزء من عملية تحديد مواعيد ما قبل المحاكمة، مواعيد نهائية للإفصاح عن نية تقديم هذه الأدلة، وللاعتراض على مقبوليتها قبل المحاكمة بوقت كافٍ يسمح للقاضي بعقد جلسة استماع (قد تتطلب شهادة شهود). إنّ البتّ فيما إذا كانت أدلة الذكاء الاصطناعي تستوفي معايير الصلاحية والموثوقية الكافية لكي ينظر فيها المحلفون لا يُمكن إجراؤه في اللحظة الأخيرة أو بشكل مرتجل، ولا ينبغي محاولة ذلك أو السماح به في منتصف المحاكمة.

الخاتمة

يجب أن يكون استخدام الذكاء الاصطناعي لمساعدة الخبراء وليس ليحل محلهم. يمكنه أن يكون جزءًا من عملية التحقق للوصول إلى استنتاج نهائي، حيث يتعين على الخبراء تفسير مخرجات الذكاء الاصطناعي والتحقق منها بناءً على خبرتهم وفهمهم للموضوع. على سبيل المثال، في التشخيص الطبي، يمكن للذكاء الاصطناعي التنبؤ بالنتائج، ولكن القرار النهائي يجب أن يكون بيد الخبير البشري. لا يمكن للذكاء الاصطناعي أن يكون صانع القرار النهائي لأنه لا يستطيع تحمل مسؤولية المخرجات التي يقدمها.

بالعودة إلى الفرضية التي انطلقت منها الدراسة، يمكن القول إن التحليل القانوني للتشريع الجنائي العراقي، ولا سيما قانون أصول المحاكمات الجزائية وقانون العقوبات، يؤكد صحتها إلى حدٍّ كبير. إذ يتبين أن المشرّع العراقي لم يتناول صراحة الأدلة المستمدة من تقنيات الذكاء الاصطناعي، ولم يضع تعريفًا قانونيًا لها، ولا شروطًا خاصة لقبولها أو معايير محددة لتقييم حجيتها، مكتفيًا بقواعد عامة صيغت في سياق تقليدي يفترض أن الدليل إما مادي أو قولي أو فني بالمعنى الكلاسيكي. ويترتب على هذا الفراغ التشريعي عدد من النتائج الخطيرة، أبرزها:

أولاً– غياب اليقين القانوني بشأن مشروعية استخدام الأدلة الذكية، خاصة عندما تكون ناتجة عن خوارزميات غير شفافة أو مملوكة لجهات خاصة.

ثانياً– اتساع نطاق السلطة التقديرية للقاضي الجنائي دون وجود ضوابط موضوعية، الأمر الذي قد يؤدي إلى تباين الأحكام وعدم استقرار الاجتهاد القضائي

. ثالثاً– تعريض حقوق المتهم للخطر، ولا سيما حقه في مناقشة الدليل والطعن في سلامته، في ظل صعوبة فهم أو تفكيك الآليات التقنية التي أنتجت الدليل. رابعاً–احتمال المساس بقرينة البراءة، عندما يُضفى على مخرجات الذكاء الاصطناعي طابع اليقين أو الحياد المطلق، رغم ما قد تشوبه من تحيزات خوارزمية أو أخطاء تقنية.

وعليه، جواباً على الإشكالية المطروحة في بداية البحث تؤكد الدراسة أن التشريع الجنائي العراقي، بصيغته الراهنة، غير مهيأ لاستيعاب التحول الرقمي في مجال الإثبات الجنائي، وأن الاستمرار في إخضاع الأدلة المستمدة من الذكاء الاصطناعي للقواعد العامة للإثبات دون تكييف تشريعي خاص بقانون خاص او بتعديل على القانون الحالي، يشكل خطرًا حقيقيًا على عدالة المحاكمة الجنائية. وتخلص الدراسة إلى ضرورة تدخل المشرّع العراقي لوضع إطار قانوني صريح ومتوازن، يحدد شروط قبول هذه الأدلة، وضمانات استخدامها، وآليات الطعن فيها، بما

يحقق التوازن بين مقتضيات مكافحة الجريمة وحماية الحقوق والحريات الدستوري. ويمكن تخليص مقترحات الدراسة الحالية بالشكل الآتي:

١-وضع قانون خاص ينظم استعمال الذكاء الاصطناعي سواء للاستعمالات الشخصية أو الحكومية.

٢- تعديل قانون اصول المحاكمات الجزائية العراقي لكي يتضمن ادخال اسعمال الذكاء الاصطناعي ضمن عملية الاجراءات الجنائية وذلك لغرض تسريعها، وجعلها اكثر دقة.

٣- تجريم استعمال الذكاء الاصطناعي في انتحال الشخصية بالشكل الصوري أو الصوتي(Deep fake)، ويتم ذلك ضمن قانون العقوبات العراقي النافذ.

٤-أدخال برامج ذكاء اصطناعي بالتعاون مع عدة وزارات منها وزارة العدل، الداخلية، والدفاع، بالتعاون مع مبرمجين عراقيين لتأسيس برامج عديدة تدعم الذكاء الاصطناعي و تساعد في عملية كشف الجريمة، و التحقيق الجنائي، و الاجراءات الجنائية، ويرجع السبب في ان هذه البرامج يجب ان يتم أنشائها من قبل جهات عراقية بالكامل إلى عدة اسباب لعل اهمها عندما يكون الانشاء من قبل جهات عراقي فإن في حالة ظهور مشاكل تقنية بعد الانشاء فإن هذه الكوادر نفسها ممكن ان تصلح الخلل. هذا من ناحية، من ناحية أخرى أن هذه البرامج عادةً ما تحتوي على معلومات حساسة جداً تتعلق بالامن القومي العراقي لذلك وجب أن تكون السرفرات (أماكن خزن المعلومات) ضمن الاراضي العراقية و بتحكم أيدي عراقي لكي لا تستعمل من قبل دول اجنبية لاغراض الابتزاز و تسريب المعلومات الشخصية.

ختامًا، يخضع استخدام الذكاء الاصطناعي لمعايير متعددة لضمان أن تكون البيانات التي يقدمها موثوقة وشفافة في المحاكمات الجنائية، تكون المخاطر المترتبة على استخدام الذكاء الاصطناعي عالية للغاية، إذ يتعلق الأمر بحياة الفرد وكرامته وسمعته. ويلعب الدليل الجنائي دورًا حاسمًا في إثبات ذنب الأفراد أو براءتهم، وفي النزاعات المدنية، تُشكل آراء الخبراء قرارات مالية كبرى تتعلق بسبل العيش أو استمرارية الأعمال. في مثل هذه الحالات، يجب أن يكون دور الذكاء الاصطناعي مصحوبًا بأدلة تثبت شفافيته وقابليته للتكرار والتحقق.

الهوامش

[1] Maddox, Ian. 'Artificial Intelligence in the Courtroom: Forensic Machines, Expert Witnesses, and the Confrontation Clause.' Case W. Res. JL Tech. & Internet 15 (2024): 416.

[2] BOUCHER supra note 16, at III. And COM (2018) 237 final. Brussels, 25.04.2018 – Artificial Intelligence for Europe, p. 1.

[3] John McCarthy, 'What is Artificial Intelligence?' Computer Science Department, Stanford University (Revised November 12, 2007), <https://www-formal.stanford.edu/jmc/whatisai.pdf> accessed 20th June, 2025.
[4] Zhang, H. (2025). The Evidentiary Value of AI-Generated Data: A Framework for Reliability and Admissibility. Education and Social Work, 2(2), p 34.
[5] Russell, Stuart J., and Peter Norvig, Artificial Intelligence: A Modern Approach (Pearson, 2016).
[6] The Commission publishes guidelines on AI system definition to facilitate the first AI Act's rules application, POLICY AND LEGISLATION Publication 06 February 2025.
[7] Maura R. Grossman & Hon. Paul W. Grimm (ret.), Judicial Approaches to Acknowledged and Unacknowledged AI-Generated Evidence, 26 Colum. Sci. & Tech. L. Rev. 110 (2024), https://stlr.org.
[8] Aditya Agrawal, The Admissibility and Weight of Expert Opinion Under the Indian Evidence Act: A Legal Perspective, 16 Int'l J. Sci. & Tech. 1 (2025).
[9] Nestor Maslej et al., The AI Index 2025 Annual Report, AI Index Steering Committee, Institute for Human Centered AI, Stanford University (Apr. 2025).
[10] Sreelakshmi C.B. & Varsha S., Relevance of Expert Opinion Under Bharatiya Sakshya Adhiniyam, Int'l J. Res. Publ'n & Rev., Vol. 4, Issue 7, 2023, www.ijrpr.com.
[11] State of Washington v. Puloka, No. 79424-1-I, 2022 WL 2341234 (Wash. Ct. App. June 28, 2022).

[١٢] بوزنون سعيد، كيانات الذكاء الاصطناعي في فكر القانون الجنائي، مجلة المعيار، جامعة الاخوة منتوري قسنطينة المجلد ٢٨، العدد الرابع، ٢٠٢٤، ص ٥٨٣.

[١٣] لائحة (الاتحاد الأوروبي) ٢٠١٦/٦٧٩.

[١٤] المادة الخامسة من لائحة الاتحاد الاوروبي.

[١٥] الفقرة ١ من المادة ١٥ من لائحة الاتحاد الاوروبي.

[١٦] المادة ٢٥ من لائحة الاتحاد الاوروبي.

[١٧] لتوصية الخاصة بأخلاقيات الذكاء الاصطناعي، المنشوره من قبل اليونسكو، بتاريخ ٢٠٢٢، متوفره على الموقع الآتي https://unesdoc.unesco.org/ark:/48223/pf0000381137_ara.

[١٨] المرجع نفسه، ص ٣٠.

[١٩] المرجع نفسه، ص ٤٣.

[٢٠] قانون الذكاء الاصطناعي (اللائحة (الاتحاد الأوروبي) ٢٠٢٤/١٦٨٩)، النسخة المنشورة في الجريدة الرسمية بتاريخ ١٣ يونيو/حزيران ٢٠٢٤.

[٢١] راجع المواد من ١٦ – ٢٣ من قانون الذكاء الاصطناعي (اللائحة (الاتحاد الأوروبي).

[٢٢] المادة ١٣٣ من قانون الذكاء الاصطناعي (اللائحة (الاتحاد الأوروبي).

[23] People v. Wakefield, 175 A.D.3d 158, 107 N.Y.S.3d 487 (N.Y. App. Div. 2019).
[24] State v. Morrill, No. A-1-CA-36490 (N.M. App. Jul 24, 2019).

[25] Lynne Parker, National Artificial Intelligence Initiative: Artificial Intelligence and Emerging Technology Inaugural Stakeholder Meeting (Nat'l AI Initiative Office, June 29, 2022).

[٢٦]التوليف العميق هو إلتزام المنصات أو المزود الذي يستخدم الذكاء الاصطناعي التوليدي لإنتاج وسائط اصطناعية، بما في ذلك الصوت والفيديو والنصوص والمشاهد الافتراضية، بوضع علامات واضحة على هذا المحتوى. وتشمل المتطلبات وضع علامات مرئية ومضمنة تشير إلى المصدر الاصطناعي، والتحقق من هوية المستخدمين، والتزامات المراقبة، وعمليات التدقيق الخوارزمية المنتظمة. صُمم هذا الإطار لتعزيز الشفافية والمساءلة، وضمان قدرة المحاكم والجمهور على التمييز بوضوح بين المحتوى الأصلي والمحتوى المُعدّل بواسطة الذكاء الاصطناعي.

David Chukwuebuka. "Is Truth And Integrity Of Justice On Trial In The Age Of Artificial Intelligence (Ai)? Re-Assessing Digital Evidence In The Context Of Ai-Generated Evidence Such As Deepfakes." *International Review Of Law And Jurisprudence (IRLJ)* 7.1 (2025), p15.

[٢٧]صوره مأخوذه من تطبيق ويشات للمراسلات في الصين، هذا التطبيق للمراسلات والدفع المالي و تيسير الاعمال اليومية في المؤسسات العامة والخاصة، وكذلك يقوم مقام منصات التواصل الاجتماعي في الصين؛ حيث أنّ عدد المستخدمين حوالي مليار و ٣٠٠ مليون.

[٢٨]المرجع نفسه، ص ١٦

[٢٩]محمد انور عاشور، المبادئ الاساسية في التحقيق الجنائي العملي، علم الكتب، القاهرة– مصر، ١٩٨٧، ص ٨.

[٣٠]خالد محمد عجاج، علي دايح جريان، اصول التحقيق الجنائي، دار التعليم الجامعي، الاسكندرية– مصر، ٢٠١٨، ص ١١.

[31] Jingping Huang.A Negative List Approach to Criminal Justice Artificial Intelligence[J]. Ex-ploration and Free Views no. 10 (2017), p8٨.

[٣٢]طارق السيد محمود أبو عقيل، حدود الأستعانة بتقنيات الذكاء الأصطناعي في التحقيق الجنائي، بحث مقدم في المؤتمر الدولي لكلية القانون جامعة سوران، سليمانية– العراق،٢٠٢٤، ص ٨.

[33] Zhang, H. (2025). The Evidentiary Value of AI-Generated Data: A Framework for Reliability and Admissibility, Ibid, p 38.

المصادر

1-[33] John McCarthy, 'What is Artificial Intelligence?' Computer Science Department, Stanford University (Revised November 12, 2007) , <https://www-formal.stanford.edu/jmc/whatisai.pdf> accessed 20th June, 2025.

2-[33] Maura R. Grossman & Hon. Paul W. Grimm (ret.), Judicial Approaches to Acknowledged and Unacknowledged AI-Generated Evidence, 26 Colum. Sci. & Tech. L. Rev. 110 (2024), https://stlr.org.

3-[33] Nestor Maslej et al., The AI Index 2025 Annual Report, AI Index Steering Committee, Institute for Human Centered AI, Stanford University (Apr. 2025).

4-[33] Sreelakshmi C.B. & Varsha S., Relevance of Expert Opinion Under Bharatiya Sakshya Adhiniyam, Int'l J. Res. Publ'n & Rev., Vol. 4, Issue 7, 2023, www.ijrpr.com.

5-[33] 175 A.D.3d 158, 107 N.Y.S.3d 487 (3d Dept. 2019) The Modern Law Review.

6-[33] Aditya Agrawal, The Admissibility and Weight of Expert Opinion Under the Indian Evidence Act: A Legal Perspective, 16 Int'l J. Sci. & Tech. 1 (2025).
7-[33] BOUCHER supra note 16, at III. And COM (2018) 237 final. Brussels, 25.04.2018 – Artificial Intelligence for Europe, p. 1.
8-[33] Jingping Huang.A Negative List Approach to Criminal Justice Artificial Intelligence[J]. Ex-ploration and Free Views no. 10 (2017), p8٨.
9-[33] Lynne Parker, National Artificial Intelligence Initiative: Artificial Intelligence and Emerging Technology Inaugural Stakeholder Meeting (Nat'l AI Initiative Office, June 29, 2022).
10-[33] Maddox, Ian. 'Artificial Intelligence in the Courtroom: Forensic Machines, Expert Witnesses, and the Confrontation Clause.' Case W. Res.
11-[33] No. A-1-CA-36490, 2019 WL 3765586 (N.M. App. July 24, 2019).
12-[33] Russell, Stuart J., and Peter Norvig, Artificial Intelligence: A Modern Approach (Pearson, 2016).
13-[33] State of Washington v. Puloka, No. 79424-1-I, 2022 WL 2341234 (Wash. Ct. App. June 28, 2022).
14-[33] The Commission publishes guidelines on AI system definition to facilitate the first AI Act's rules application, POLICY AND LEGISLATION Publication 06 February 2025.
15-[33] Zhang, H. (2025). The Evidentiary Value of AI-Generated Data: A Framework for Reliability and Admissibility. Education and Social Work, 2(2), p 34.
١٦- [٣٣]بوزنون سعيد، كيانات الذكاء الاصطناعي في فكر القانون الجنائي، مجلة المعيار، جامعة الاخوة منتوري قسنطينة المجلد ٢٨، العدد الرابع، ٢٠٢٤، ص ٥٨٣.
١٧- [٣٣]خالد محمد عجاج، علي دايح جريان، اصول التحقيق الجنائي، دار التعليم الجامعي، الاسكندرية- مصر، ٢٠١٨، ص ١١.
١٨- [٣٣]طارق السيد محمود أبو عقيل، حدود الأستعانة بتقنيات الذكاء الأصطناعي في التحقيق الجنائي، بحث مقدم في المؤتمر الدولي لكلية القانون جامعة سوران، سليمانية- العراق،٢٠٢٤، ص ٨.
١٩- [٣٣]قانون الذكاء الاصطناعي (اللائحة (الاتحاد الأوروبي) ١٦٨٩/٢٠٢٤)، النسخة المنشورة في الجريدة الرسمية بتاريخ ١٣ يونيو/حزيران ٢٠٢٤.
٢٠- [٣٣]لتوصية الخاصة بأخلاقيات الذكاء الاصطناعي، المنشوره من قبل اليونسكو، بتاريخ ٢٠٢٢، متوفره على الموقع الآتي https://unesdoc.unesco.org/ark:/48223/pf0000381137_ara.
٢١- [٣٣]محمد انور عاشور، المبادئ الاساسية في التحقيق الجنائي العملي، علم الكتب، القاهرة- مصر، ١٩٨٧، ص ٨.
22-David Chukwuebuka. "Is Truth And Integrity Of Justice On Trial In The Age Of Artificial Intelligence (Ai)? Re-Assessing Digital Evidence In The Context Of Ai-Generated Evidence Such As Deepfakes." *International Review Of Law And Jurisprudence (IRLJ)* 7.1 (2025), p15.
23-JL Tech. & Internet 15 (2024): 416.

Sources

1- John McCarthy, 'What is Artificial Intelligence?' Computer Science Department, Stanford University (Revised November 12, 2007) , <https://www-formal.stanford.edu/jmc/whatisai.pdf> accessed 20th June, 2025.
2-Maura R. Grossman & Hon. Paul W. Grimm (ret.), Judicial Approaches to Acknowledged and Unacknowledged AI-Generated Evidence, 26 Colum. Sci. & Tech. L. Rev. 110 (2024), https://stlr.org.

3- Nestor Maslej et al., The AI Index 2025 Annual Report, AI Index Steering Committee, Institute for Human Centered AI, Stanford University (Apr. 2025).
4-Sreelakshmi C.B. & Varsha S., Relevance of Expert Opinion Under Bharatiya Sakshya Adhiniyam, Int'l J. Res. Publ'n & Rev., Vol. 4, Issue 7, 2023, www.ijrpr.com.
5-[33] 175 A.D.3d 158, 107 N.Y.S.3d 487 (3d Dept. 2019) The Modern Law Review.
6-[33] Aditya Agrawal, The Admissibility and Weight of Expert Opinion Under the Indian Evidence Act: A Legal Perspective, 16 Int'l J. Sci. & Tech. 1 (2025).
7-[33] BOUCHER supra note 16, at III. And COM (2018) 237 final. Brussels, 25.04.2018 – Artificial Intelligence for Europe, p. 1.
8-[33] Jingping Huang.A Negative List Approach to Criminal Justice Artificial Intelligence[J]. Ex-ploration and Free Views no. 10 (2017), p8٨.
9-[33] Lynne Parker, National Artificial Intelligence Initiative: Artificial Intelligence and Emerging Technology Inaugural Stakeholder Meeting (Nat'l AI Initiative Office, June 29, 2022).
10-[33] Maddox, Ian. 'Artificial Intelligence in the Courtroom: Forensic Machines, Expert Witnesses, and the Confrontation Clause.' Case W. Res.
11-[33] No. A-1-CA-36490, 2019 WL 3765586 (N.M. App. July 24, 2019).
12-[33] Russell, Stuart J., and Peter Norvig, Artificial Intelligence: A Modern Approach (Pearson, 2016).
13-[33] State of Washington v. Puloka, No. 79424-1-I, 2022 WL 2341234 (Wash. Ct. App. June 28, 2022).
14-[33] The Commission publishes guidelines on AI system definition to facilitate the first AI Act's rules application, POLICY AND LEGISLATION Publication 06 February 2025.
15-[33] Zhang, H. (2025). The Evidentiary Value of AI-Generated Data: A Framework for Reliability and Admissibility. Education and Social Work, 2(2), p 34.
16-16- Bouznoun Said, Artificial Intelligence Entities in Criminal Law Thought, Al-Mi'yar Journal, Brothers Mentouri University Constantine, Volume 28, Issue 4, 2024, p. 583.
17- Khaled Mohamed Agag and Ali Dayeh Jaryan, Principles of Criminal Investigation, University Education House, Alexandria, Egypt, 2018, p. 11.
18- Tariq El-Sayed Mahmoud Abu Aqeel, The Limits of Using Artificial Intelligence Technologies in Criminal Investigation, a paper presented at the International Conference of the Faculty of Law, Soran University, Sulaymaniyah, Iraq, 2024, p. 8.
19-- Artificial Intelligence Law (Regulation (EU) 2024/1689), version published in the Official Gazette on June 13, 2024.
20- Recommendation on the Ethics of Artificial Intelligence, published by UNESCO, 2022, available at the following website https://unesdoc.unesco.org/ark:/48223/pf0000381137_ara.
21- Muhammad Anwar Ashour, Basic Principles in Practical Criminal Investigation, Alam al-Kutub, Cairo, Egypt, 1987, p. 8.David Chukwuebuka. "Is Truth And Integrity Of Justice On Trial In The Age Of Artificial Intelligence (Ai)? Re-Assessing

Digital Evidence In The Context Of Ai-Generated Evidence Such As Deepfakes." *International Review Of Law And Jurisprudence (IRLJ)* 7.1 (2025), p15.
22-JL Tech. & Internet 15 (2024): 416.